وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة

اليــوم:	الخميس
التاريخ :	٢-٢-٢٠٢٣

الوسط
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

سموه شمل برعايته وحضور سمو ولي العهد مراسم رفع العلم في قصر بيان

أمير البلاد: تضحيات شهداء الوطن الأبرار ستظل خالدة في الوجدان

سمو ولي العهد يقبل علم البلاد

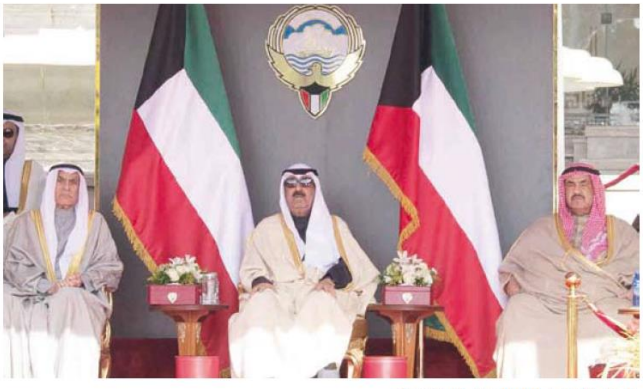

.. وسموه خلال مراسم رفع العلم بحضور كبار الشخصيات

تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وبحضور ممثل سموه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، احتفل بقصر بيان، صباح أمس، بمراسم رفع العلم.

وشهد الحفل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون وسمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء وكبار المسؤولين بالدولة.

وقد وصل موكب ممثل سموه إلى مكان الحفل، حيث أطلقت المدفعية (21) طلقة ترحيبية بسموه، كما استقبل ممثل سموه بكل حفاوة وترحيب من قبل أبنائه منتسبي الجيش والشرطة والحرس الوطني، ثم قام ممثل سموه برفع علم الدولة وتم عزف النشيد الوطني.

وقد تلقى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد رسالة تهنئة من أخيه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد بمناسبة مراسم رفع العلم إيذاناً باحتفالات الوطن العزيز بالذكرى الثانية والستين للعيد الوطني والذكرى الثانية والثلاثين ليوم التحرير تحت شعار (عز وفخر) التالي نصها: "حضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه أمير البلاد المفدى السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،، يسرني.. وقد تشرفت اليوم تحت رعاية سموكم حفظكم الله ورعاكم بحضور مراسم رفع العلم في قصر بيان العامر إيذاناً باحتفالات وطننا العزيز بالذكرى الثانية والستين للعيد الوطني والذكرى الثانية والثلاثين ليوم التحرير تحت شعار (عز وفخر) أن أرفع إلى مقام سموكم الكريم أسمى آيات التهاني والتبريكات ويطيب لنا ونحن نهنئ سموكم حفظكم الله ورعاكم وطننا الحبيب والمقيمين على أرضه الطيبة أن نستذكر بالفخر والاعتزاز تضحيات شهدائنا الأبرار الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل وطننا الغالي، متضرعين إلى الله تعالى أن يفيض عليهم بواسع مغفرته وعظيم رضوانه وأن يجمعهم في مستقر رحمته مع النبيين الصديقين والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

سمو الشيخ النواف يتقدم الحضور

كما ندعوه جل في علاه أن يحفظ سموكم بعظيم عنايته ويحيطكم بكريم رعايته ليتحقق في عهد سموكم الميمون ما تتطلعون إليه من حاضر مشرق ومستقبل مزدهر لوطننا العزيز في ظل قيادة سموكم الحكيمة حفظكم الله ورعاكم وسدد على دروب الخير خطاكم وكل عام وسموكم بخير.

وقد بعث صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد رسالة شكر جوابية لأخيه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، أعرب فيها سموه عن خالص شكره وتقديره على ما عبر عنه سموه منخالص التهاني وطيب المشاعر وخالص الدعاء بهذه المناسبة الوطنية الغالية على قلوبالمواطنين والمقيمين على هذه الأرض الطيبة، مستذكراً سموه بكل الفخر والاعتزاز ما سطره شهداء الوطن الأبرار من تضحيات ستظل خالدة في الوجدان وتاريخ الوطن العزيز. متضرعاً سموه إلى المولى تعالى أن يتغمدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته وينزلهم منازل الشهداء.

سائلاً سموه، الباري جل وعلا أن يوفق الجميع ويسدد الخطى لكل ما فيه خير وخدمة الوطن العزيز ورفع رايته وتحقيق المزيد مما ينشده الوطن العزيز من رقي ونمو وتقدم وازدهار ويديم عليه نعمة الأمن والأمان والرخاء وأن ينعم على الجميع بموفور الصحة والعافية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢-٢-٢٠٢٣	٣	٤٠٣٩

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزير العدل: خلال أيام... تسكين وظائف معاوني القضاء

أكد وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد العزيز الماجد، أنه تم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والموافقة على زيادة الأعداد المقررة لشاغلي الوظائف المعاونة للقضاء بوزارة العدل، بما يسمح بتسكين من سبق لهم اجتياز الدورات التدريبية اللازمة لشغل هذه الوظائف من أبناء الوزارة.

وقال الوزير، في بيان صادر عن الوزارة، إنه عند توليه حقيبة الوزارة كانت هناك مشكلة تتعلق بعدد من الموظفين، سبق تعيينهم بوظائف الكادر العام، على أن يتم نقلهم للعمل بالوظائف

عبدالعزيز الماجد

المرتبطة بأعمال القضاء، وصرف الكادر المقرر لهم بعد اجتياز الدورة التدريبية المقررة لذلك، ولكن بعد اجتيازهم الدورة التدريبية التي تعتبر شرطاً لشغل إحدى الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء، لم يكن هناك درجات شاغرة تسمح بنقلهم، على الرغم من اجتيازهم الدورة ومباشرة البعض منهم لمهام وأعباء الوظيفة، وكان لزاماً على الوزارة وضع الحلول لتعديل وضع هؤلاء الموظفين، تقديراً لجهودهم وتشجيعاً لهم على مواصلة العطاء.

وأضاف أنه بناء عليه تمت مخاطبة الجهات المعنية، وتمت الموافقة على زيادة الدرجات المخصصة للوظائف المرتبطة بأعمال القضاء، بالقدر الذي يسمح بتسكين الكفاءات الوطنية للعمل بها ومعاونة مرفق القضاء في أداء رسالتهم السامية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢-٢-٢٠٢٣	٤	١٥٦٨٩

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وجه بإنهاء إجراءات تسكين من سبق لهم اجتياز الدورات اللازمة خلال أيام

وزير العدل: زيادة أعداد شاغلي الوظائف المعاونة في القضاء

■ أكد وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، أمس، على انه تم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وتمت الموافقة على زيادة الأعداد المقررة لشاغلي الوظائف المعاونة للقضاء بوزارة العدل بما يسمح بتسكين من سبق لهم اجتياز الدورات التدريبية اللازمة لشغل هذه الوظائف من أبناء الوزارة. وذكر الماجد في تصريح صحافي أنه عند توليه حقيبة الوزارة كانت هناك مشكلة تتعلق بعدد من الموظفين سبق تعيينهم بوظائف الكادر العام، على أن يتم نقلهم للعمل بالوظائف المرتبطة بأعمال القضاء، وصرف الكادر المقرر لهم بعد اجتياز الدورة التدريبية المقررة لذلك، لكن بعد اجتيازهم الدورة التي تعتبر شرط شغل إحدى هذه الوظائف، لم تكن هناك درجات شاغرة تسمح بنقلهم ومباشرة البعض منهم لمهام وأعباء الوظيفة.

وأضاف أنه كان لزاما على الوزارة ضرورة وضع الحلول لتعديل وضع هؤلاء الموظفين تقديرا لجهودهم وتشجيعا لهم على مواصلة العطاء، لذا تمت مخاطبة الجهات المعنية وتمت الموافقة على زيادة الدرجات المخصصة للوظائف المرتبطة بأعمال القضاء بالقدر الذي يسمح بتسكين الكفاءات الوطنية للعمل بها ومعاونة مرفق القضاء في أداء رسالتهم السامية.

ووجه الماجد القطاعات والإدارات المعنية بسرعة موافاة قطاع الشوون الإدارية بأسماء الموظفين المستحقين لشغل هذه الوظائف ليتولى القطاع إنهاء كل إجراءات نقل وتسكين هولاء الموظفين خلال الأيام القليلة القادمة.

واعرب وزير العدل عن سعادته بتلبية مطالب أبناء الوزارة وحل مشكلاتهم الوظيفية الأمر الذي يمثل دعامة أساسية ودافعا لهم على مواصلة العطاء، متمنيا التوفيق لجميع الموظفين والعاملين بالوزارة.

■ عبد العزيز الماجد

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢-٢-٢٠٢٣	٤	١٩١٧٢

الأنباء
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حل إشكالية معاوني القضاء خلال الأيام القليلة المقبلة

أسامة أبوالسعود

أعلن وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير دولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد أنه قد تم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وتمت الموافقة على زيادة الأعداد المقررة لشاغلي الوظائف المعاونة للقضاء بوزارة العدل بما يسمح بتسكين من سبق لهم اجتياز الدورات التدريبية اللازمة لشغل هذه الوظائف من أبناء الوزارة. وأكد الوزير الماجد أنه عند توليه حقيبة الوزارة كانت هناك مشكلة تتعلق بعدد من الموظفين قد سبق تعيينهم بوظائف الكادر العام على أن يتم نقلهم للعمل بالوظائف المرتبطة بأعمال القضاء وصرف الكادر المقرر لهم بعد اجتياز الدورة التدريبية المقررة لذلك، ولكن بعد اجتيازهم الدورة التدريبية التي تعتبر شرطا لشغل إحدى الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لم تكن هناك درجات شاغرة تسمح بنقلهم على الرغم من اجتيازهم الدورة ومباشرة البعض منهم لمهام وأعباء الوظيفة. وتابع الماجد قائلا «كان لزاما على الوزارة ضرورة وضع الحلول لتعديل وضع هؤلاء الموظفين تقديرا لجهودهم وتشجيعا لهم على مواصلة العطاء». واستطرد وزير العدل: «وبناء عليه فقد تمت مخاطبة الجهات المعنية وتمت الموافقة على زيادة الدرجات المخصصة للوظائف المرتبطة بأعمال القضاء بالقدر الذي يسمح بتسكين الكفاءات الوطنية للعمل بها ومعاونة مرفق القضاء في أداء رسالته السامية».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢-٢-٢٠٢٣	١	١٦٦٩٣

القبس
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزير العدل: زيادة أعداد شاغلي الوظائف المعاونة للقضاء

عبدالعزيز الماجد

في حين شدد وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد على العمل على زيادة الأعداد المقررة لشاغلي الوظائف المعاونة للقضاء بوزارة العدل، لفت إلى الاهتمام الكبير بالكوادر الوطنية.

ووجه الوزير الماجد القطاعات والإدارات المعنية بسرعة موافاة القطاع الإداري بأسماء الموظفين المستحقين لشغل هذه الوظائف ليتولى القطاع إنهاء جميع إجراءات نقل وتسكين هؤلاء الموظفين خلال الأيام القليلة المقبلة.

واستذكر وزير العدل الأسباب التي أدت إلى التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية، فقال انه عند توليه حقيبة الوزارة كانت هناك مشكلة تتعلق بعدد من الموظفين قد سبق تعيينهم بوظائف الكادر العام على أن يتم نقلهم للعمل بالوظائف المرتبطة بأعمال القضاء وصرف الكادر المقرر لهم بعد اجتياز الدورة التدريبية المقررة لذلك، ولكن بعد اجتيازهم الدورة التدريبية التي تعتبر شرطا لشغل إحدى الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء، لم يكن يتوافر درجات شاغرة تسمح بنقلهم على الرغم من اجتيازهم الدورة ومباشرة البعض منهم لمهام وأعباء الوظيفة، وكان لزاماً على الوزارة ضرورة وضع الحلول لتعديل وضع هؤلاء الموظفين تقديراً لجهودهم وتشجيعاً لهم على مواصلة العطاء.

ونوه بحل مشكلة كادر وظائف معاوني القضاء خلال أيام بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢-٢-٢٠٢٣	٣	١٧٦١٩

الجريدة
القضاء
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز» تلغي السوابق القضائية بحق مواطن من سجلات «الداخلية» و«العدل»

المحكمة أكدت في حكمها أن بقاء اسمه يمثل سيفاً مصلتاً على حياته الخاصة

حسين العبدالله

انتهت إلى عدم جواز الاحتفاظ بالبيانات لتعارضها مع حق الخصوصية

المستشار عبيد العجمي

في حكم قضائي بارز، قضت محكمة التمييز المدنية، برئاسة المستشار د. عبيد العجمي، بتأييد حكم «الدرجة الأولى» بإلزام وزارتي الداخلية والعدل بإلغاء كل السوابق القضائية من أجهزتهما بحق أحد المواطنين، لصدور أحكام نهائية بتبرئته من جميع السوابق.

وقالت المحكمة، في حيثيات حكمها، إن المقرر قانوناً أن الحرية الشخصية حق طبيعي من حقوق الإنسان الواردة في المادتين 30 و31 من الدستور، واعتبارها أساسا للحريات العامة الأخرى وحقا أصيلا للإنسان، وتندرج تحتها تلك الحقوق التي لا تكتمل الحرية الشخصية في غيبتها، ومن بينها حق الفرد في صون كرامته والحفاظ على خصوصياته التي يحرص على عدم تدخل الناس فيها بعدم امتهانها وانتهاك أسراره فيها، إعمالا لحقه في احترام مناطق خصوصيته.

وترجع وقائع القضية إلى أن المواطن أقام دعوى ضد وكيلي وزارتي الداخلية والعدل بصفتهما، بطلب محو وإزالة وشطب بيانات الأحكام الصادرة بحقه في القضايا الجزائية، والمقيدة بأجهزة الوزارتين، وقال شرحا لدعواه إنه كويتي الجنسية، ومتطوع في وزارة الداخلية، وسبق اتهامه بالقضيتين المذكورتين، وصدر في الأولى حكم ببراءته، وتأيد استئنافيا، وصدر قرار بحفظ الثانية، وحكم البراءة وقرار الحفظ لا يعدان من السوابق القضائية، وتبين له أن بياناتها مازالت ثابتة وظاهرة على أنظمة وأجهزة «الداخلية» و«العدل»، مما تسبب له في أضرار بالغة.

القرار السلبي

وأضافت «التمييز» أن المقرر في قضائها أن لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل وفهم الواقع في الدعوى، وتقدير ما يقدم إليها من أدلة وبيانات ومستندات واستخلاص ما تراه متفقا مع واقع الدعوى، وأن التعرف على حقيقة طلبات الخصوم هو من شأن محكمة الموضوع، وعليها أن تنزل عليها وصفها الحق وتكييفها القانوني السليم على تلك الطلبات، بغير مقعب عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائغا له أصله الثابت في الأوراق، دون خروج عن طلبات الخصوم، أو استحداث طلبات جديدة لم تعرض عليها.

وبينت أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الإلغاء دعوى عينية توجه بالأساس إلى القرار الإداري، فإذا انتفى وجود القرار انتفى مناط قبول الدعوى، وأن القرار السلبي يتحدد قوامه ومعناه بما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 4 من المرسوم بالقانون رقم 1982/11 1981/20 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية والمعدل بالقانون رقم 1982/11 من أنه يعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح، ومؤدى ذلك أن القرار السلبي بالامتناع يتمثل في امتناع جهة الإدارة عن إصدار قرار كان من الواجب عليها إصداره وفقاً للقوانين واللوائح، بأن يكون ثمة نص قانون أو لائحة يلزمها باتخاذ القرار، ومع ذلك تمتنع أو ترفض إصداره في هذه الحالة يعتبر المشرع أن هذا الامتناع أو الرفض من جانب جهة الإدارة في حكم القرار السلبي، ويجوز للأفراد مخاصمته بدعوى الإلغاء أما إذا كان الأمر على خلاف ذلك، ولم يكن ثمة نص قانون أو لائحة يلزم جهة الإدارة بالتدخل وإصدار القرار فإن امتناعها لا يشكل قرارا سلبيا مما يجوز الطعن عليه بإلغاء وتعويضا.

الحرية الشخصية

وتابعت المحكمة: «لما كان ذلك وكانت طلبات المطعون ضده في دعواه هي شطب ومحو وإزالة جميع البيانات المتعلقة بالقضايا سالفة الذكر من أنظمة وأجهزة الحاسب الآلي للجهات التابعة للطاعنين بصفتيهما، فإن موضوع الدعوى من المسائل التي تدخل في اختصاص هذه الدائرة، وبهذا التكييف تكون الدعوى الماثلة بمنأى عن اختصاص المحكمة الإدارية، وبذلك يضحى الدفع بعدم اختصاص محكمة الموضوع نوعيا بنظر الدعوى على غير سند من القانون والواقع جديرا بالرفض».

وأفادت بأن المقرر قانونا أن الحرية الشخصية حق طبيعي من حقوق الإنسان الواردة في المادتين 30 و31 من الدستور، واعتبارها أساسا للحريات العامة الأخرى وحقا أصيلا للإنسان، ويندرج تحتها تلك الحقوق التي لا تكتمل الحرية الشخصية في غيبتها، ومن بينها حق الفرد في صون كرامته والحفاظ على خصوصياته التي يحرص على عدم تدخل الناس فيها بعدم امتهانها وانتهاك أسراره فيها إعمالا لحقه في احترام مناطق خصوصيته، ذلك أن ثمة مناطق وجوانب خاصة بالفرد تمثل اغوارا لا يصح النفاذ إليها، وينبغي دوما ألا يقتحمها أحد ضمانا لسريتها وصونا لحرمتها، فكل ما يتعلق بخصوصية الفرد جزء من كيانه، ولا يجوز لأحد أن يناله أو يطلع عليه إلا بإذنه الصريح.

وأضافت أن المقرر قانونا أيضا أن الدستور الكويتي كفل حق المواطن في حريته الشخصية في المادة 30 منه، بما يقتضيه ذلك من صون كرامته والحفاظ على معطيات الحياة التي يحرص على عدم تدخل الناس فيها بعدم امتهانها وانتهاك أسراره فيها، إعمالا لحقه في احترام خصوصيته، وبهذا التكييف هذه الدائرة، وبهذا الخصوصية قلعة يحتمي فيها الفرد ضد تعكير صفو حياته الخاصة، ومرد ذلك أن كل ما يتعلق بالحياة الخاصة للإنسان هو جزء من كيانه المعنوي، فلا يجوز لأحد أن يناله أو ينشر عنه شيئا إلا بإذنه الصريح أو وفقاً للقانون، ... فلكل شخص الحق في أن يحجب أسراره عن أعين الناس حتى لا يصبح مضغة في أفواههم وحديثاً من أحاديثهم في مجالسهم الخاصة والعامة، بل ذهب الفقه والقضاء المقارن إلى أن الحق في الخصوصية لا يخص حياة الشخص وحده فقط وإنما يخص أسرته التي تتأثر بلا ريب في كشف سره... فلا غرابة أن كان المشرع الدستوري بحرصه على الحفاظ وصون الحرية الشخصية بمقوماتها قد رفع الحق في الخصوصية إلى مصاف الحقوق الدستورية باعتباره من الحقوق اللازمة لصفة الإنسان. وحيث إن حرية الإنسان وأصل براءته وحسن نيته ومعصوميته المادية والمعنوية كل ذلك جوهر كرامته التي لا يجوز العبث بها أو امتهانها بأي حال من الأحوال.

كشف الأسرار

ولفتت المحكمة إلى أن المطعون ضده تم اتهامه بالقضايا الجزائية، وتحصل على أحكام بالبراءة وبحفظ القضية الأخرى، ومضى عليهما 19 سنة و10 سنوات على التوالي، وما زالت حواسب وأجهزة وزارتي الداخلية والعدل تحتفظ ببياناتهما حتى اليوم، فلا هو مدان فيهما ويحق له رد الاعتبار القانوني أو الاتجاه إلى رد الاعتبار القضائي فيتم محو آثارهما، وهو في هذه الحالة يكون في مركز أسوأ ممن أدين، وتوافر في حقه شروط رد الاعتبار سواء كان قانونيا أو قضائيا ورد له اعتباره.

وأشارت إلى أن حياة المطعون ضده الخاصة وأسرارها أضحت مكشوفة، وتعطلت مصالحه الاجتماعية والإدارية، وقد ينال أسرته ما يناله من التشهير، وأصبحت تلك البيانات سيفا مصلتا على حياته الخاصة وأسرته دون أن يقوم الطاعنان بإزالتها ومحوها من سجله الجنائي، فلم يكن أمامه في هذه الحالة سوى اللجوء إلى قاضيه الطبيعي بطلباته في دعواه.

واستدركت: «لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفع وإزالة بيانات المطعون ضده من أجهزة المعلومات والتسجيل الجنائي في القضيتين سالفتي الذكر، وإزالة جميع البيانات المتعلقة بهما لدى الجهات التابعة للطاعنين بصفتيهما على ما خلص إليه الحكم، وكان هذا من الحكم استخلاصا سائغا له أصله الثابت بالأوراق، ويتضمن الرد المسقط لما يثيره الطاعنان بالوجه الأول من سبب الطعن، والذي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع».

بقاء اسمه بالسجلات يجعله في مركز أسوأ مما إذا كان مداناً فله حق رد اعتباره

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢-٢-٢٠٢٣	٦	٥٢٥١

الأنباء
مجلس الأمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

سأل عن الإجراءات والقرارات المتخذة لمعالجة الملاحظات المالية والإدارية الواردة في تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2022/2021

مهند الساير لجميع الوزراء: كم بلغت قيمة مصروفات وزاراتكم والجهات التابعة ضمن بند الضيافة حسب نوع الخدمة أو السلعة؟

وجه النائب مهند الساير 30 سؤالا إلى جميع الوزراء، من بينها سؤال مشترك إلى 14 وزيرا، بشأن معالجة الملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة، والوزراء هم كل من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ طلال الخالد، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط د.بدر الملا، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ووزير الصحة د.أحمد العوضي، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، ووزير الدولة لشؤون البلدية، ووزير الدفاع، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي، ووزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفولة مي البغلي.

مهند الساير

ووجه سؤالا مشتركا إلى جميع الوزراء، بشأن المصروفات الواردة ضمن بند الضيافة.

ووجه الساير سؤالا إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان، بشأن من تقدموا لأداء اختبارات الوظائف القيادية، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال مشترك إلى جميع الوزراء

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ كم بلغت قيمة مصروفات وزاراتكم والجهات التابعة لكم ضمن بند الضيافة للسنوات المالية 2021/2020،2022/2021 على أن تكون موزعة لكل سنة على حدة؟

2ـ جدول تفصيلي للمصروفات الواردة في بند الضيافة موضحا بها نوع الخدمة أو السلعة أو غيرها وقيمتها وأسباب الشراء أو الإيجار سواء لفعالية أم لاستقبال وفد أو غيرها للسنوات المشار إليها في البند رقم (1) على أن تكون وفق جدول يتضمن (نوع الخدمة أو السلعة ـ العدد ـ قيمة الوحدة ـ المبلغ الإجمالي).

سؤال مشترك إلى 14 وزيرا

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

ما الإجراءات والقرارات المتخذة في وزاراتكم والجهات التابعة لكم لمعالجة الملاحظات المالية والإدارية الواردة في تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2021/2022؟ على أن تكون موضحة وفق جدول يتضمن (المخالفة ـ الإجراء أو القرار المتخذة ـ نسبة الإنجاز في المعالجة).

2ـ الملاحظات المتكررة في تقرير ديوان المحاسبة والتي لم يتخذ أي إجراء لمعالجتها مع بيان الأسباب.

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ عدد الذين تقدموا لأداء اختبار الوظائف القيادية خلال الفترة من أكتوبر 2022 حتى تاريخ ورود السؤال مصنفين وفق الوزارات والجهات المرشحين لتولي الوظيفة فيها.

2ـ عدد الذين رسبوا في الاختبار، وهل استثني أي منهم من درجة الاختبار باعتباره ناجحا؟

3ـ هل تقدم جميع المرشحين لتولي الوظائف القيادية خلال الفترة من أكتوبر 2022 حتى تاريخ ورود السؤال بتصوراتهم لتطوير العمل وذلك وفق نص المادة 30 مكررا من المرسوم رقم 296 لسنة 2015 في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم الصادر في 4 أبريل سنة 1979 في شأن نظام الخدمة المدنية والمرسوم رقم 338 لسنة 2018 بإضافة فقرة إلى المادة (30 مكررا) من المرسوم الصادر في 4 أبريل سنة 1979 في شأن نظام الخدمة المدنية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة.

4ـ عدد الملتحقين بالدورة التدريبية الخاصة بالتأهيل لشغل الوظيفة القيادية المحددة بالنظام الخاص بالقياديين وعدد من اجتازوا الدورة.

5ـ عدد المستثنين من بعض شروط تولي الوظيفة القيادية وفق قرار مجلس الوزراء، مع تزويدي بصورة ضوئية عن القرارات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢-٢-٢٠٢٣	١١	١٦٦٩٣

الوفيـــات

الوفيات

● **وضحة ظاهر شخير الدماك العازمي، أرملة/ سلمان سعران الدماك، 93 عاماً**، (شيعت)، الرجال: مبارك الكبير، قطعة 3، شارع 12، منزل 79، تلفون: 99488550، النساء: العدان، قطعة 2، شارع 82، منزل 16، تلفون: 99359120.

● **مريم ياسين حسن الملا، زوجة/ إبراهيم سليمان موسى الحريص، 58 عاماً**، (شيعت)، الرجال: بيان، قطعة 4، شارع 11، منزل 5، تلفون: 97725999 - 51100573، النساء: عبدالله المبارك، قطعة 3، شارع 318، منزل 17، تلفون: 96666169 - 50910069.

● **عبدالعزيز علي سيف الياسين، 70 عاماً**، (شيع)، الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 97778177، النساء: قرطبة، قطعة 2، شارع 4، منزل 23، تلفون: 67773677.

● **محمد عباس اغا علي بهبهاني، 77 عاماً**، (شيع)، الرجال: مسجد الوزان، غرب مشرف (ابتداء من أمس الأربعاء)، تلفون: 99778450، النساء: بيان، ق6، طريق 20، الشارع الأول، م4 (عصراً فقط)، تلفون: 55955494.

● **سندس عبد النبي خيري، زوجة/ عباس طه مطلق الحربي، 58 عاماً**، (شيعت)، الرجال: القيروان، ق3، ش 101، م8، تلفون: 92224404، النساء: القيروان، ق3، ش 325، م9، تلفون: 97973132.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»